PROVISIONAL
A/38/PV.56
19 November 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ايويكا (بنما)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار [٣٢]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64311/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١

البند ٣٢ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار (A/38/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما اعلن في الجلسة العامة التي عقدت بعد ظهر أمس ، ستنظر الجمعية العامة هذا الصباح في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15 ، المعنون " الدستور العنصرى الجديد المقترح في جنوب افريقيا " ، والذى قدمته سيراليون نيابة عن المجموعة الافريقية في اطار البند ٣٢ من جدول الأعمال .

وأعطي الكلمة لممثل سيراليون رئيس المجموعة الافريقية الذى سيقدم مشروع القرار .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ، نيابة عن المجموعة الافريقية ، ان اتقدم بالشكر اليكم ياسيادة الرئيس والى الجمعية لنزولكم على طلبنا الخاص ببحث مسألة سياسات وممارسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا باعتبار ذلك البحث امرا ملحا .

ان نظام الاقلية العنصرى في بريتوريا اذ يواجه نفس المصير المحتوم المقضي به على جميع الأنظمة القمعية غير العادلة ، قد شرع في القيام بعملية احتيال ضخمة تستهدف اطالة بقائه وادامة سياسات الفصل العنصرى وممارساته الاجرامية بدلا من الامتثال لقوى التاريخ والعدل . وقد ظهر المخطط الكبير هذه المرة تحت مسميات متعددة - ما يسمى بالمقترحات الدستورية ، او الشريعة الدستورية ، او " مرسوم دستور جمهورية جنوب افريقيا " .

وأيا كانت التسمية ، فان هذا المخطط الكبير الاخير لحكومة بريتوريا ليس مجرد احتيال وانما هو ، شأنه في ذلك شأن قانون جنوب افريقيا لعام ١٩٠٩ ، والدستور الجمهورى لجنوب افريقيا لعام ١٩٦١ ، صرح للعنصرية والاستبداد . ويقضي هذا الدستور الاخير المقترح بانشاء نظام تشريعي من ثلاثة مستويات للبيض ، ومن يدعون بالملونين

Digitized by UNOG Library

والسكان ذوى الاصل الآسيوى . ومع ذلك ـ وذلك هو المفتقر الى العدل وغير المقبول على الاطلاق ـ تستبعد هذه المقترحات الدستورية المزعومة استبعادا تاما الغالبية العظمى من الافريقيين الذين يشكلون ٧٣ في المائة من سكان جنوب افريقيا . وبتنفيذ المرسوم ١١٠ لعام ١٩٨٣ بدستور جمهورية جنوب افريقيا ، ستتخذ جنوب افريقيا وضع الدولة الاوتوقراطية العسكرية ، التي يرأسها رئيس بيده السلطة التنفيذية لابد ، وفقا للدستور ، ان يكون ابيض ، ويمارس سلطات غير محدودة ، ويسانده الجيش . وهكذا فان السلطة التشريعية في البلاد ستظل ، طبقا للدستور الجديد ، حكرا للأقلية البيضاء . وقد قدمت هذه الاصلاحات الدستورية المزعومة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام الى جمهور ناخبين اقتصر على الأقلية البيضاء للمصادقة عليها من خلال استفتاء . وقد رفضت الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا هذه الممارسة ، بعد ان ادركت كنهها ، بوصفها عملية احتيال غير ديموقراطية وأدانتها بلا تحفظ . وقد أدركت الدول الافريقية ايضا ان هذه الممارسة من قبيل الاحتيال ودعت الى رفضها رفضا باتا . وجاء في بيان صدر عن مقر منظمة الوحدة الافريقية في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر هذا العام :

" لقد قدمت للمجتمع الدولي مرة اخرى عملية احتيال دستورية ضخمة من جانب نظام بريتوريا العنصرى ... ان الاستفتاء حول ما يسمى بالاصلاحات الدستورية المفترض ان تشمل الهنود والملونين في عملية صنع القرار في نظام الفصل العنصرى قد ابرزته مانشتات الصحف داخل وخارج جنوب افريقيا ، باعتباره حدثا هاما .

" ولئلا ينطلي ذلك الحدث على المجتمع الدولي ، تود منظمة الوحدة الافريقية ان تذكّر جميع الشعوب المحبة للسلم ، وكل من يؤمنون بمبادئ المساواة الانسانية ، بأن الاستفتاء وما يسمى بالاصلاحات عملية احتيال دستورى ضخمة تستهدف خداع المجتمع الدولي بينما المقصود من الاصلاحات المزعومة في الواقع

Digitized by UNOG Library

ترسيخ الفصل العنصرى . فهي "اصلاحات" مفضية الى التفرقة بقدر ما هي من قبيل الاحتيال ، لانها تسعى لعزل الغالبية السوداء عن السكان الهنود والملونين ولأنها تجعل ٢٤ مليونا من الافريقيين السود ، وهم الشعب الاصلي لذلك البلد ، بلا اية حقوق سياسية . الواقع ، ان هذه عملية نصب ضخمة .

"وهذا هو السبب الذى حدا بمنظمة الوحدة الافريقية لان تشجب بقوة تلك الاصلاحات المزعومة وترفضها . فالفصل العنصرى لا سبيل الى اصلاحه . فهو نظام ينبغي أن يستأصل . وتتوقع منظمة الوحدة الافريقية ان يدرك الهنود والملونون هذه الحقيقة ويرفضوا الاصلاحات المزعومة ".

لقد طلبت مجموعة الدول الافريقية عقد هذا الاجتماع كأمر ملح ، أولا لتمكين هذه الجمعية ، بوصفها منبر الدفاع عن الحقوق وضمير البشرية وتمكين المجتمع الدولي ككل من خلالها ، من رفض المقترحات الدستورية المزعومة لا لأنها غير ديمقراطية فحسب بل ولانها تتعارض مع مبادئ ميثاق هذه المنظمة ، التي تفرض على الجميع صون حقوق الانسان والحريات الاساسية وتشجيعها واحترامها دون تمييز على اساس العنصر ، أو الجنس ، أو اللغة او الدين . وبهذا المعنى وصف الدستور المقترح لجنوب افريقيا في مشروع القرار بانه "يتناقض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة".

وثانيا ، فاننا ندعو هذه الجمعية لان تقرر أن نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الاطلاق ، وان انفاذ "الدستور" المقترح سيزيد حتما من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله ؛ (A/38/L.15 ، ص ٢) وانه بذلك يهدد السلم والامن في المنطقة .

لقد قرر نظام الاقلية العنصرى في بريتوريا مرة أخرى ، بعد أن صدته بعنف المقاومة المتحدة لحركة التحرر الوطني وشعب جنوب افريقيا المقهور لاستيلائه على السلطة في ذلك البلد . وبعد ان واجه ادانة كادت تكون شاملة من المجتمع الدولي لحكمه غير المشروع ، ان يستخدم الاداة الدستورية ، بمصاحبة حملة دعاية ضخمة تستهدف تعمية

Digitized by UNOG Library

واسكات اولئك الذين اعربوا مرارا عن معارضتهم للفصل العنصرى وايهامهم بان هناك تغيرات الى الافضل تجرى في جنوب افريقيا . ومما يدعو الى القلق ان بعض اعضاء المجتمع الدولي قد انطلت عليهم الحيلة ووصفوا المقترحات بانها خطوة على الطريق السليم.

والواقع انه لا يمكن ان يكون هناك شيء ابعد من ذلك عن الحقيقة . والاقتراحات لا تمثل تقدما ، كما انها ليست خطوة في الاتجاه الصحيح . وقد استخدمت حكومة جنوب افريقيا ، بدعم من الجيش ، في هذه المناسبة ، ومناسبات اخرى عديدة — منذ عام ١٩١٠ في الواقع — ادوات دستورية أو تشريعية ، لادخال وترسيخ وادامة سياستها وممارستها القائمة على الفصل العنصرى ولتشديد قمعها للغالبية الافريقية. والواقع ان المقترحات الدستورية المزعومة تمثل حلقة ثالثة من سلسلة اعقبت قانون ١٩٠٩ لجنوب افريقيا ، الذى وضع ادارة ذلك البلد في ايدى حكومة الاقلية البيضاء وحرم الافريقيين على نحو تعسفي وعسكرى من حقوقهم الانسانية الاساسية وحقهم الثابت في ان تكون لهم صفة المواطنة في امتهم .

ومنذ عام ١٩٤٨ واضفاء الطابع المؤسسي على الفصل العنصرى نفسه ينفذ من خلال تشريعات مختلفة مثل ، ضمن جملة امور ، قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ الذى قسم السكان الى قطاعات عرقية . وفي عام ١٩٥٣ اصبح من الاجبارى بالنسبة لجميع الافريقيين أن يحملوا بطاقات هوية تعرف بالتصاريح بمقتضى قوانين التصاريح الشائنة ، وكان لابد من من ابرازها في اى وقت وفي اى مكان للشرطة السرية البغيضة في جنوب افريقيا ويسجل العنصر كأحد البنود في هذه البطاقات . كما نص " قانون مناطق المجموعات " على ان تعيش كل مجموعة عرقية في مناطق محدده .

وعلى مر السنين ، وعن طريق مثل هذه الادوات التشريعية الغيت بشكل منظم الحقوق السياسية لغير البيض من جانب نظام الاقلية العنصرى في بريتوريا . كما الغيت الامتيازات المحدوده التى وعد بها الهنود . وفي عام ١٩٥٦ استبعد الناخبون الذين يدعون بالملونين في منطقة رأس الرجاء من قوائم الانتخاب المشتركة في عملية انقلاب دستورى رغم أن ذلك الحق كان المفروض انه قد رسخ .

Digitized by UNOG Library

في عام ١٩٧٠ ، قضى نظام الأقلية العنصرية ، بجرة قلم ، على جميع الحقوق السياسية والاجتماعية خارج ما يسمى "بالبانتوستانات" عن طريق قانون المواطنة لأوطان البانتو . ومنذ عام ١٩٦٨ ، حرّم على الأحزاب السياسية ، بمقتضى قانون حظر التدخل السياسي ، أن تضم أعضاء ينتمون الى أكثر من عنصر واحد . وهكذا ، وباستخدام هذه الأدوات التشريعية أضفي الطابع المؤسسي على الفصل العنصرى ورسّخ في جنوب افريقيا .

لذا تشكل تلك المقترحات الدستورية المزعومة ، سلسلة متصلة الحلقات وتدفقا طبيعيا في تطور نظام الفصل العنصرى واصراره على ترسيخ وضعه المسيطر المميز ، في حين يستبعد غالبية السكان الذين سيرسلون الى ما يسمى بمواطن البانتوستان . ان هذه الممارسة الأخيرة في مجال الاصلاح الدستورى ، ليست تمييزا عنصريا غير ديمقراطي فحسب ، بل واحتيال ، واجراء متصف بالغدر ، من حيث أنه لا يحاول فقط أن يوجد بانتوستانات دستورية لمن يدعون بالملونين ومن هم من أصل آسيوى ، بل ويرمي أيضا الى بث الفرقة بين الغالبية المقهورة واثارة النزاع المهلك بينها ، وزيادة حرمان السكان الأصليين من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بل وسلبهم حق المواطنة في بلدهم الذى ولدوا فيه .

ان ما يسمى بالشريعة الدستورية ، يميز ، ككل ما سبقه ، بين سكان جنوب افريقيا أساسا بشأن قضية العنصر ، عن طريق هيكله السياسي الذى ينوى اقامته لاطالة أمد الأسطورة الزائفة بأن الافريقيين أجانب في جنوب افريقيا ، وغير متساويين في الكرامة والقيمة كآدميين ، وان حقوق الشخص تتوقف على لون بشرته . وقد رفضت هذه المنظمة من خلال ميثاقها وعن طريق القرارات العديدة هذه الأسطورة الزائفة .

ان الأمم المتحدة — مسترشدة بميثاقها ومبرر وجودها ذاته ، عندما انبعثت من حرب مروعة ، كانت النظريات العنصرية فيها هي المحرك الأساسي لجانب واحد — لا يمكنها ، من خلال هذه الجمعية أن تقبل في خنوع — كما رفضت أن تفعل في الماضي — المزيد من اضفاء الطابع الدستورى على الفصل العنصرى ، والا فانها سوف تفقد معناها ذاته ومبرر وجودها .

من الواضح ، أن الفصل العنصرى قد أصبح ، منذ اضفاء الطابع المؤسسي عليه ، أداة محدثة للصراع والتوتر المستمرين في جنوب افريقيا ذاتها ، بل وفي الجنوب الافريقي

Digitized by UNOG Library

بأسره ، مما يهدد بشكل خطير السلم والأمن الدوليين . والآن ، ستؤدى زيادة اضفاء الطابع الدستورى على الفصل العنصرى الى المزيد من ابعاد الغالبية الساحقة من السكان ، التي ستجد لزاما عليها أن تقاوم ذلك النظام . وعلاوة على ذلك ، فان نظام الأقلية العدواني سوف يختار أن يبحث عن خصومة دائما من الخارج ، مما سيترتب عليه أعمال ارهاب وعدوان متكررة ضد دول افريقية أخرى ، ومن ثم سيزداد تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر .

لذا ، فان المجموعة الافريقية على اقتناع بأنه يتعين على هذه الجمعية ، تمشيا مع تقليدها بوصفها أمينة على ضمير البشرية ، وبوصفها حارسة للسلم والأمن الدوليين ، أن ترفض المقترحات الدستورية المزعومة ، باعتبارها منافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويجب أيضا أن تقرر أن استفتاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر الجارى بكل نتائجه كان غير ديمقراطيا ولا صلاحية له على الاطلاق ، وان انفاذ الدستور المقترح سيزيد من تفاقم التوتر والنزاع في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بأسره .

ان الدستور المقترح يجب أن يرفض ، ويرفض بأغلبية ساحقة ، لأنه لا يمس الواقع القائم والنظام السياسي في جنوب افريقيا ، بحيث يظل المبدأ التنظيمي للدولة التفرقة العنصرية التي يسطبقها حكم الأقلية على الغالبية المحرومة التي يبلغ عددها خمسة أضعاف تلك الأقلية ، وتظل ٨٧ في المائة من الأراضي مملوكة لـ ١٦ في المائة من البيض ، بينما ينفى الـ ٢٤ مليون أسود الذين يشكلون أكثر من ٧٣ في المائة من تعداد السكان ، الى ما يسمى بأوطان البانتوستان التي لا تتجاوز مساحتها نسبة ١٣ في المائة المتبقية من الأراضي ، وهي في معظمها جدباء وقطع غير منتجة من أرض متناثرة على الخريطة دون أى اعتبار تقريبا للتاريخ أو الجغرافيا أو المنطق . لذا ، فانه مما قد لا يثير العجب ، ان الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا ترفض تماما هذه الاصلاحات الدستورية المزعومة .

لذلك ، فان الجمعية العامة برفضها لذلك الدستور المزعوم ستتبع الخطوة الأولى التي اتخذها شعب جنوب افريقيا ذاته ، وتبث الأمل والقوة في شعب جنوب افريقيا الجسور الذى يقاوم الآن الطغيان العنصرى . ان رفض المقترحات سيكون بمثابة رسالة توجه بصوت جهورى ووضوح الى بريتوريا بأن العالم يرفض أن ينطلي عليه ذلك الاحتيال الذى لا يستهدف

Digitized by UNOG Library

الا ترسيخ وادامة الفصل العنصرى وحكم الأقلية في جنوب افريقيا . ان رفضنا للمقترحات الاصلاحية المزعومة سوف يرقى الى أن يكون مزيدا من التبرؤ من الجريمة البشعة التي تتمثل في الفصل العنصرى ، وسوف يؤكد أنه لا يوجد بيننا نحن الحاضرين هنا من هو على استعداد لتحمل ذلك النظام والدفاع عنه وتبريره واضفاء الشرعية عليه ، فهو نظام حكم عليه بأنه جريمة ضد الانسانية .

وأخيرا ، فان رفضنا للمقترحات الدستورية المزعومة لن يدع شكا لدى نظام جنوب افريقيا في أن السبيل الوحيد لتحقيق الحل العادل والدائم للموقف المتفجر الذى تواجهه جنوب افريقيا الآن ، هو القضاء التام على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى يقوم على الانتخابات الحرة للأغلبية في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة .

لجميع الأسباب السابقة أطرح مشروع القرار A/38/L.15 على الجمعية لتعتمده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

السيد فافورا (نيجيريا) (رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أذكر أنه بناء على مقترح نيجيريا ، أصدرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ٢٨ آب/أغسطس بيانا يسترعي انتباه المجتمع الدولي للآثار الوخيمة لمشروع القانون الخاص بالدستور الجديد ، الذى قدم آنذاك الى البرلمان الأبيض لجنوب افريقيا .

ان التقرير السنوى للجنة الخاصة قال عن الدستور الجديد المقترح :

"هذه الخطة التي تستهدف جعل الملونين وذوى الأصل الآسيوى شركاء لهم في نظام الاضطهاد العنصرى ، ومن ثم تفريق صفوف الشعب المضطهد ، لم تلق مقاومة من الأغلبية بأجمعها فحسب وانما أيضا من الأغلبية الساحقة من الملونين وذوى الأصل الآسيوى الذى تزايد انتماؤهم الى الكفاح من أجل التحرير".

(A/38/22 ، الفقرة ٢٣٤)

Digitized by UNOG Library

وأضاف :

" نظرا للجهود التي يبذلها النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا لحرمان الأغلبية الافريقية من حقوق المواطنة - بالرغم من ادانة المجتمع الدولي له بالاجماع - وتحركاته نحو اجراء تعديل دستوري يستبعد الأغلبية الافريقية من المشاركة في البرلمان ، ترى اللجنة الخاصة ضرورة أن يقوم كل من مجلس الأمن والجمعية العامة باعادة النظر في مسألة عضوية جنوب افريقيا في الأمم المتحدة والمركز القانوني لنظام الفصل العنصري غير الشرعي " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٢٨)

Digitized by UNOG Library

ان الدستور المزعوم لجمهورية جنوب افريقيا المزعومة الذى أيده الاستفتاء العنصرى للبيض في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر شيء بشع . وجهود واضعيه لتوفير ستار لفظي يغطي العمل العنصرى الاجرامي ، جهود خادعة ومكشوفة .

لقد وضع " الدستور " كما لو كانت جنوب افريقيا خلوا من أهلها الافريقيين الاصليين الذين يشكلون ما يزيد على ٧٠ في المائة من سكانها . والواقع انه ليست هناك أية اشارة لهم حتى نهاية الدستور تقريبا . وكان ذلك فقط من أجل تأكيد ان

" السيطرة على شؤون السود وتصريف تلك الشؤون ستخولان لرئيس الدولة الابيض " .

وليس هذا مجرد مصادفة فقد ظلت الفكرة المسيطرة على نظام الفصل العنصرى منذ تولى مقاليد الأمور في ١٩٤٨ خلق جنوب افريقيا لا يوجد فيها سكان افارقة اصليون كمواطنين وكائنات انسانية لها حقوق غير قابلة للتصرف . والآن يحاول ذلك النظام ان ينفذ مخططه عن طريق ذلك الدستور ، وهو جريمة واهانة صارخة موجهة الى افريقيا وميثاق الأمم المتحدة . فلا افريقيا ولا المجتمع الدولي يمكنهما التغاضي عن هذه الجريمة .

كان من اول التدابير التي اتخذها النظام العنصرى بعد ان تولى السلطة في ١٩٤٨ ، ان سنّ " قانون مناطق المجموعات " ، لغرض العزل العنصرى في الاقامة والعمل . ثم مضى الى فرض العزل التام في التعليم ، وبعد ذلك وسع نطاق قوانين تصاريح المرور المهينة لتشمل المرأة الافريقية ، وبذلك حدّ من حرية التحرك لكل الافارقة . بل والغى النص الذى كان يتيح لقلة من الناخبين الافريقيين ان ينتخبوا حفنة من البيض كأعضاء في البرلمان . تم سنّ قانونا يحظر نشاط الأحزاب السياسية متعددة الاعراق ، وأخذ في انشاء البانتوستانات وأعطاها استقلالا زائفا من اجل نزع الطابع الوطني عن المجموعات العرقية الواحدة تلو الاخرى .

وقد طرد النظام بالقوة ٣ ملايين من الافارقة من ديارهم ، واعلن ان ٨ ملايين اخرين من الافارقة غير مواطنين في جنوب افريقيا . وهو يعتزم طرد المزيد من ملايين الافارقة وحرمان كل الافارقة في نهاية المطاف من حقوقهم باستثناء الحق في التضور جوعا في البانتوستانات أو العمل لقاء أجر زهيد كعمال مهاجرين لدى السادة البيض . ان ما يسمى بدستور جنوب افريقيا يستهدف تنفيذ هذه الخطة الشيطانية .

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لى ان اذكّر انه في ١٩٦١ اقام نظام الفصل العنصرى ما يسمى بجمهورية على أساس استفتاء عنصرى اقتصر على الناخبين البيض . وكان ذلك بداية أزمة خطيرة في جنوب افريقيا . اذ قامت الدول الافريقية حينئذ بقطع علاقاتها مع جنوب افريقيا وطالبت بفرض جزاءات على النظام العنصرى ، وارغمت جنوب افريقيا على الخروج من الكمنولث وغيره من الهيئات الدولية . واستطاع نظام الفصل العنصرى ان يحافظ على بقائه ، وينتقل الى المرحلة الثانية من مخططه ضد الشعب الافريقي بما يسمى بالدستور ، وبسبب حماية او تواطؤ الدول الغربية الرئيسية التي حالت دون تنفيذ جزاءات فعالة ضد الفصل العنصرى . وقد سبقت ذلك الدستور المزعوم حملة دعاية واسعة النطاق مؤداها ان نظام بوثا على استعداد لاجراء تغييرات واصلاحات سلمية . وان التعديلات الدستورية تتضمن " المشاركة في السلطة " من جانب البيض مع من يسمون بالملونين والذين هم من أصل آسيوى . وقيل للمجتمع الدولي انه اذا ما أعطيت المجموعة العنصرية الوقت الكافي فان صيغة " المشاركة في السلطة " هدف سوف يتسع نطاقها .

وهذه الدعاية اهانة لعقولنا . فما الذى يفعله ذلك الدستور المزعوم؟ انه يقيم ثلاثة مجالس للبرلمان مجلس نواب للبيض فقط ، ومجلس نواب لممثلي من يسمون بالملونين ومجلس نواب للذين هم من أصل آسيوى . فالسكان بذلك سيصنفون دائما ويقسمون على اسس عنصرية وقد وضعت أحكام " الدستور " على نحو يكفل ادامة السلطة العليا في أيدى البيض .

ولا تبت مجالس الملونين والذين هم من أصل آسيوى في شيء إلاّ فيما يسمى " بشؤونها الخاصة" على نحو ما شهد به رئيس الدولة . والواقع أن ذلك يعني أن التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات ستظل خاضعة للعزل العنصرى وتمييزية . ولا تختلف المجالس البرلمانية " للملونين " والذين هم من أصل اسيوى إلاّ بالاسم فقط عن مؤسسات الفصل العنصرى القائمة بالفعل في جنوب افريقيا والتي يحتقرها ويقاطعها " الملونين" والآسيويين . ان من يسمون بالملونين والذين هم من أصل آسيوى مدعوون الآن للمساعدة في تنفيذ التمييز العنصرى بل انهم سيخضعون للتجنيد الاجبارى في القوات المسلحة ،

Digitized by UNOG Library

التي تستهدف فرض العنصرية والاضطهاد على السكان السود ومهاجمة الدول الافريقية المستقلة .

ان الدعاية القائلة بأن نظام بوثا يمضي نحو الاصلاح واجراء اصلاحات ثورية أكيدة . ان نظام الفصل العنصري ، في مواجهة ازدياد عزلته وتصاعد المقاومة من جانب قوى التحرر قد ازداد اعتماده على القوة الغاشمة وغلبت عليه النزعة العسكرية . وقد طالبت مؤسسة العسكرية القيام بمحض التحركات في نطاق "العمل المدني" لدعم عملياته من أجل اشاعة البلبلة والفرقة والقلقلة بين مناهضي الارهاب العنصري . وهذا هو الأساس الجوهري للتعديلات والاصلاحات المزعومة في جنوب افريقيا . فهي تستهدف حماية وادامة الفصل العنصري لا التحرك صوب المساواة ويوضح سجل الماضي القريب ان الحديث عن الاصلاحات يقترن دائما بمزيد من القمع ومزيد من عمليات الترحيل العنيفة للافريقيين .

ولا يسعنا الا أن نعرب عن خيبة أملنا الكبيرة وانزعاجنا الشديد لأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد شجعت وامتدحت تلك الاصلاحات المزعومة ، ولأن وزارة خارجيتها سارعت بالترحيب بنتائج الاستفتاء العنصري للبيض ، بدعاة انه يفتح الطريق نحو اقامة نظام يعتمد على موافقة كل مواطني جنوب افريقيا . ونأمل أن تعيد حكومة الولايات المتحدة النظر في موقفها الذي يفصح عنه تجاهل للمشاعر التي أعربت عنها بوضوح الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

ان نظام الفصل العنصري قد سنّ الدستور المزعوم دون أي تشاور مع الزعماء الحقيقيين للغالبية السوداء من السكان - بل والواقع انه فعل ذلك في وجه مقاومة متحدة من جانب ملايين السود . ولا أرى كيف يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تعتبر أن هذا "الدستور" يمكن أن يؤدي الى نظام يقوم على موافقة المواطنين ، ما لم تكن تنظر الى السود في جنوب افريقيا باعتبارهم كائنات انسانية من الدرجة الثانية .

Digitized by UNOG Library

لقد كانت أحكام " الدستور " موضع معارضة لا من جانب حركات التحرير والكنائس والهيئات الدينية ونقابات العمال والمنظمات المجتمعية فحسب ، بل ومن جانب سلطات البانتوستانات الخانعة ذاتها ، وقد وجد النظام العنصري انه من الضروري حظر كل اجتماعات المنظمات السوداء قبل الاستفتاء . ولا بد من أن نعرب بصفة خاصة عن ارتياحنا لأن من يسمون بالملونين ومن هم من أصل أسيوي قد نددوا بالدستور الجديد ، وأكدوا من جديد تضامنهم مع الشعب الافريقي ، ونادوا باقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري حقيقي .

Digitized by UNOG Library

ومن غير المتصور أنهم سيوافقون على الاذلال المتمثل في اختيارهم من قبل النظام العنصري حتى وان استطاع النظام أن يغرى القليل من العملاء بالانضمام الى صفوفه . والواقع أنهم يتعرضون لخطر القمع بسبب مقاومتهم للدستور ومعارضتهم التجنيد الاجبارى الذى سيلي ذلك بالتأكيد . ومن ثم يستحقون تأييد المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحاسمة .

ان الدستور المزعوم هو اعلان للحرب على الشعب الافريقي في جنوب افريقيا وليس خطوة نحو التغيير السلمي . ان مفتاح السلم في جنوب افريقيا ، كما أعلنت هذه الجمعية العامة بالاجماع في مناسبات عديدة ، هو فتح أبواب السجون . ولا يمكن أن يكون هناك سلم في جنوب افريقيا الا بعد اطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، وبعد أن يلغى الحظر المفروض على حركات التحرير الوطني وغيرها من المنظمات ، ويصدر عفو عن الزعماء المنفيين ، ويمكن الزعماء الحقيقيون للشعب من أن يقوموا بدورهم المشروع في تقرير مصير بلدهم . ولا يمكن أن يكون ثمة سلم الا بعد أن تلغى البانتوستانات ، ويتسنى لشعب جنوب افريقيا بأكمله أن يقيم مجتمعا ديمقراطيا غير عنصرى يقوم على أساس حق التصويت للجميع وحكم الأغلبية .

ان تحركات نظام الفصل العنصرى لانفاذ الدستور المزعوم ، تمثل تحديا لا شك فيه للأمم المتحدة . ولابد أن تستنكر هذه المنظمة التي تتمسك بمبادئ ميثاقها جهود العنصريين لحرمان الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا من حقوقها غير القابلة للتصرف . وعليها أن تعلن أن أعمال البرلمان العنصرى ونتائج الاستفتاء العنصرى للبيض لا صحة لها على الاطلاق ، وأن أى نظام ينبثق عن هذا الدستور العنصرى لا يمكن أن تكون له أية شرعية . ولابد من تنبيه العنصريين الى أن المجتمع الدولي لن يعترف بأى نظام حكم ينبثق عن الدستور الجديد ، وتأمين الدعم الكامل لشعب جنوب افريقيا المضطهد في مقاومته المشروعة . لهذا الجهد الاضافي لاضفاء الطابع المؤسسي على السيطرة العنصرية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن أدعو السيد ممثل الهند الذى سيتكلم بوصفه رئيسا لمجموعة بلدان عدم الانحياز.

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصغى وفدى بعناية واهتمام شديدين لبيان رئيس المجموعة الافريقية وممثل نيجيريا.

ان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ في البيان السياسي الذى اعتمده المؤتمر :

" ولاحظ المؤتمر بازدراء قيام نظام جنوب افريقيا بادخال ما يسمى بالاصلاحات الدستورية وأدان ، بلا تحفظ ، هذا الاجراء على انه وسيلة أخرى لتقسيم شعب جنوب افريقيا المقهور وتدعيم وادامة الفصل العنصرى وحكم الأقلية البيضاء . وعلى حين يهنئ المؤتمر من يدعون بالملونين والشعوب التي تنتمي الى أصل هندى لرفضهم ما يسمى بالاصلاحات الدستورية رفضا باتا ، فانه يحذر العناصر غير الممثلة في حزب العمل وفي المجلس الهندى لجنوب افريقيا من المشاركة في هذه الترتيبات الدستورية الزائفة . " (A/38/132 ، ص ٢٦) .

ان ما يسمى بالمقترحات الدستورية قد أيدها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ جمهور الناخبين المكون من البيض فقط في جنوب افريقيا . وهذه محاولة من جانب النظام العنصرى لاضفاء الطابع الدستورى على الفصل العنصرى وزيادة ترسيخه .

ومن الواضح أن المقترحات الدستورية المزعومة قصد منها استمرار الوضع الراهن الذى تحرم فيه غالبية سكان جنوب افريقيا من حقوقها الأساسية بما في ذلك حق المواطنة . والهدف من ذلك ادامة وتعزيز سيادة البيض بتفتيت وحدة شعب جنوب افريقيا المضطهد . وليس لهذه المقترحات أية صحة أو شرعية وسيؤدى تنفيذها حتما الى زيادة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله .

ونحن على ثقة بأن تنفيذ المقترحات لن يعارضه الشعب الافريقي فحسب ، بل سيعارضه أيضا من يسمون بالملونين والسكان الذين ينحدرون من أصل هندى . ولعدة عقود ناضل الملونون والسكان المنحدرون من أصل هندى جنبا الى جنب مع أخوتهم

Digitized by UNOG Library

الافريقيين في كفاح مشترك وباعتراف جلي بأن ارادة الغالبية لابد أن تسود ، وانه لن يكون ثمة تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الدين . وقد اثبتت معارضة الاقتراحات الجديدة أنها عامل آخر لتحقيق الوحدة بين السكان الافريقيين والملونين والسكان الذين من أصل هندى . ولابد للمجتمع الدولي أن يؤيد تمام التأييد جهود شعب جنوب افريقيا المضطهد لكي يعارض بكل وسيلة ممكنة الأعمال والتشريعات غير القانونية التي يتخذها النظام العنصرى . ان حركة بلدان عدم الانحياز ترفض بقوة ما يسمى بالمقترحات الدستورية، وأية مناورات ماكرة مماثلة يقصد بها ترسيخ حكم الأقلية البيضاء والفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان الجمعية العامة باعتمادها اليوم مشروع القرار الذى اقترحه عدد كبير من الوفود بما فيها الهند ، فانها ستعيد التأكيد لشعب جنوب افريقيا الذى يعاني أن المجتمع الدولي يقف معه في كفاحه العادل . وسيكون ذلك بمثابة اشارة لنظام بريتوريا انه يحسن به حتى في هذه المرحلة المتأخرة أن يعدل عن المسار الخطير الذى يسلكه الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن أدعو ممثل اثيوبيا الذى سيتكلم باسم منظمة الوحدة الافريقية .

السيد ابراهيم (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية اؤكد من فوق هذا المنبر رفض افريقيا الكامل والجلي لما يسمى بالاصلاحات الدستورية التى عرضت مؤخرا على السكان البيض في جنوب افريقيا ونالت موافقتهم .

ان ما يسمى بالدستور الجديد ليس الا حلقة جديدة في سلسلة اشكال الاحتيال القانوني التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصرى . فهذا الدستور يستبعد تماما ويشكل نهائي الاغلبية السوداء من اى اشتراك في حكم جنوب افريقيا ، ولذلك فهو ليس سوى اعادة تأكيد لسياسة البانتوستانات التى تتبعها بريتوريا . وعلاوة على ذلك فهو يمثل محاولة لبث الفرقة بين الاغلبية السوداء من ناحية ومن يسمون بالملونين والاسيويين من ناحية

Digitized by UNOG Library

وهذا لا يمثل القصة بأكملها . فهذا الدستور المزعوم باعطائة حقوقا سياسية محدودة لهاتين المجموعتين من سكان جنوب افريقيا يحطهما بأعباء سياسية غير متكافئة ، ابرزها التجنيد الاجبارى في القوات العنصرية المسلحة . وهكذا فانه يمهد الطريق كي يرفع المقهورون السلاح ضد اخوانهم في القهر ، وبعبارة اخرى فان الملونين والاسيويين عليهم ان يتحملوا عبء شن الحرب لصالح الفصل العنصرى نيابة عن النظام العنصرى .

Digitized by UNOG Library

وينبغي ، لذلك ،ألاّ تنطلي هذه الخدعة الاخيرة لبريتوريا على احد خصوصا من يسمون بالطونين والذين من اصل آسيوى . ولقد شعرنا بالارتياح اذ علمنا ان الكثيريـــن من هاتين المجموعتين رفضوا المقترحات الجديدة بالفعل . وشعرنا بالارتياح ايضـــا اذ لاحظنا ان المجتمع الدولي لم ينطل عليه هو ايضا هذا التدليس القانوني . والاستثنـــاء الذى يؤسف له بطبيعة الحال هو الموقف الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة .

ونغتنم هذه الفرصة لندعو الولايات المتحدة لاعادة النظر في موقفها والانضمام الى توافق الآراء الدولي الذى تجلى بشأن هذه المسألة . فالاصلاح الدستورى المزعوم ليـــس بشيرا بمزيد من الاصلاحات الوشيكة، انما هو طريق مسدود لا يفضي الى شيء اللهم الا المزيد من الترسيخ للسياسة العنصرية للفصل العنصرى .

وبما انه ستتاح لنا فرصة أوسع لمناقشة سياسات الفصل العنصرى في الايام القادمة فانني سأحجم عن الاسهاب في هذه المرحلة . ومع ذلك أود أن أختتم كلامي بالاشـــادة بالموافقة الاجماعية من جانب الجمعية على مشروع القرار المقدم من سيراليون الرئيس الحالـي للمجموعة الافريقية والوارد في الوثيقة A/38/L.15 .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : في الثانـي من تشرين الثاني /نوفمبر ، اخرجت السلطات العنصرية في جنوب افريقيا مهزلة ما دعتـــه " بالاستفتاء الوطني " الذى ووفق بمقتضاه على ما يسمى " بالدستور الجديد " . وهـــذا احتيال سياسي ودليل على اصرار سلطات جنوب افريقيا على مواصلة سياسة الفصل العنصرى .

ان سلطات جنوب افريقيا تنتهج بعناد سياسات الفصل العنصرى غير الانسانيـــة وترتكب دون توقف اعمال العدوان والتوسع ضد البلدان الاخرى . وقد ووجهت هـــذه السلطات بمقاومة ومعارضة متصفة بالتصميم من جانب قطاعات عريضة من السكان السود فـــي جنوب افريقيا ، وادانة جماعية من جانب البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بأسره . وقـــد باتت سلطات جنوب افريقيا معزولة عزلة بالغة بحق .

وفي مواجهة الضغط الداخلي والدولي الكبير ، حاولت سلطات جنوب افريقيـــا تعزيز حكمها القائم على الفصل العنصرى عن طريق الخداع السياسي . وهكذا قامت منـــذ

Digitized by UNOG Library

وقت بتكثيف خطتها الرامية الى " الاصلاح الدستورى " وقامت بالدعاية عن " المشاركة في السلطة " للملونين والهنود . وبعد سنوات من الجهود التآمرية ، نظمت ما يسمى " بالاستفتاء الوطني " منذ اسبوعين ، واشترك فيه السكان البيض وحدهم ، فأقروا ما يسمى " بالدستور الجديد " الذى حرم الغالبية الكبرى من السكان السود الذين يشكلون اكثر من ٧٠ في المائة من مجموع السكان حرمانا تاما من حقوق المواطنة ومن كافة الحقوق السياسية . فهو يحمل اسم المشاركة ، ولكن في حقوق محدودة فقط من جانب الملونين والهنود . اما في جوهره ، فهو يبقي السلطة السياسية في قبضة البيض العنصريين الحديدية ويعامل الملونين والهنود بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية . اما الغالبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا فستظل محرومة من السلطة كما كانت قبلا وستظل مقهورة ومستعبدة . وفضلا عن ذلك ، أبقت سلطات جنوب افريقيا على " النظام القانوني " القائم على الفصل العنصرى ، سليما دون مساس به . ويبدو ان هذا التحرك الجديد الذى اخرجته سلطات جنوب افريقيا مسرحيا لا يرمي إلاّ الى تغطية الفصل العنصرى بدستور يكفل ادامة ذلك النظام العنصرى ، وتقويض الوحدة بين السكان السود والملونين والهنود واضعاف القوى التي تكافح ضد العنصرية من اجل الابقاء على حكمها العنصرى .

وقد قوبلت الحيل الخادعة لاقرار " دستور جديد " التي قامت بها سلطات جنوب افريقيا بمعارضة قوية سواء في الداخل أو في الخارج . وقد شجبت منظمة الوحدة الافريقية وعدد كبير من البلدان الافريقية سلطات جنوب افريقيا شجبا قويا لاقدامها على هذه المناورة السياسية وأوضحت ان هذه الخطوة التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا استهدفت المزيد من الدعم لسياساتها العنصرية . وفي جنوب افريقيا لم تكن القطاعات العريضة من السكان السود هي وحدها التي شنّت حملة ضخمة منظمة من الاحتجاجات ضد " الدستور الجديد " ، بل اعلن " الحزب الاتحادى التقدمي لجنوب افريقيا " ذاته ، وهو حزب معارض يمثل مصالح رجال الأعمال البيض والممولين الرأسماليين ان " الدستور الجديد " سيؤدى الى خلق مزيد من التوتر في العلاقات بين مختلف الاجناس في جنوب افريقيا .

فهذا المسار الضار الذى شرعت فيه سلطات جنوب افريقيا قد اثار سخط الشعب في جنوب افريقيا والعالم بأسره وسيؤدى الى التعجيل بنهاية نظام الفصل العنصرى الرجعي .

Digitized by UNOG Library

ويرى الوفد الصيني ان " الدستور الجديد " المزعوم الذى وضعته سلطات جنوب افريقيا لحماية العنصرية بالمخالفة الكاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لا يمكن ان يسفر الاّ عن تفاقم الخلافات المحلية في جنوب افريقيا وازدياده المعارضة من جانب السكان السود وازدياد حدة التوترات والنزاعات في الجنوب الافريقي . ويؤيد الوفد الصيني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15 الذى اقترحته سيراليون نيابة عن الدول الافريقية . ونأمل ان تعجل الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة تأييد المجتمع الدولي للشعب المقهور في جنوب افريقيا في نضاله من اجل المساواة الوطنية وحقوق الانسان الاساسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أدعو الآن ممثل السودان الذى سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول العربية .

السيد عبد الله (السودان) : اسمحوا لوفد بلادى ان يخاطب الجمعية العامة هذا الصباح بالانابة عن مجموعة الدول العربية حول الموضوع الخاص بسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا وذلك على ضوء التطورات الجديدة التي شهدها ذلك الجزء العزيز من افريقيا بسبب ما يسمى " بالمقترحات الدستورية " ، والتي بموجبها منحت الاقلية الملونة والآسيوية بعض ما يسمى بالحقوق السياسية المحدودة .

لعله ليس بخاف ان التطورات الدستورية التي تمر بها جنوب افريقيا الآن قد شدت اليها اهتمام وقلق شعوب ودول القارة الافريقية ، بل والعالم كله . واننا على يقين من ان اجراء السلطات العنصرية هذا ، ان دل على شيء فانما يدل على غطرسة وتعنت وضيق افق سلطات بريتوريا ، واصرارها على الابقاء على سياسات الفصل العنصرى المبنية على الفصل العرقي ، والتي رفضها المجتمع الدولي كله ، وأدانها كجريمة ضد الانسانية .

Digitized by UNOG Library

ولا بد أن نذكر هنا ، اننا كنا قد حذرنا من قبل من خطورة التصفيق والاشادة عندما بدأت مناورات النظام العنصرى بشأن ما أسماه بالتغييرات التدريجية في العلاقات العنصرية وغيرها في جنوب افريقيا . وكنا قد ذكرنا حينها ونكرر الآن ، من أن ما تحتاج اليه جنوب افريقيا ليس تغييرا تدريجيا ، أو حتى محاولات يائسة كالتي تمت مؤخرا بتغيير معالم النضال السياسي بمنح اقلية أخرى الحقوق المحدودة . ان ما تحتاج اليه جنوب افريقيا هو اقتلاع نظام الفصل العنصرى من جذوره وهدم كل مؤسساته وانشاء مجتمع ديمقراطي معافا من كل أنواع التسلط العنصرى والقهر .

Digitized by UNOG Library

ان مجموعة الدول العربية التي أتشرف بالحديث باسمها الآن تشترك مع شقيقاتها الافريقيات في وحدة الهدف والمصير للتخلص من براثن العنصرية والتسلط والاستعمار. وقد أكدت الدول العربية عبر المؤتمرات العربية الافريقية بالاضافة الى مؤتمرات الجامعة العربية تأييدها المطلق لحق الشعوب في الجنوب الافريقي في تقرير المصير والاستقلال. ومن هذا المنطلق فان الشعوب والحكومات العربية تدين بشدة ما يسمى "بالمقترحات الدستورية" المعلنة وستظل مجموعة الدول العربية سندا قويا ودعما غير محدود لتطلعات الشعوب الافريقية من أجل الحرية بقيادة حركات التحرير الوطنية الى ان تتحقق لشعوب الجنوب الافريقي الحرية والانعتاق والمساواة. ان كنت قد تحدثت عن وحدة الهدف والمصير التي تربط بين العالمين العربي والافريقي والوشائج المتعددة التي تبلورت وتطورت بينهما منذ اقدم العصور، فان الحالة الراهنة في منطقتي الجنوب الافريقي والشرق الأوسط، وعلى ضوء التعاون القائم بين نظامي بريتوريا وتل ابيب، تجعل من نضالهما المشترك امرا اكثر ضرورة والحاحا. اننا نطالب ان تدين الجمعية العامة ما يسمى "بالمقترحات الدستورية" وان تعلن بطلان نتائج الاستفتاء الذى تم مؤخرا بجنوب افريقيا بسبب انها تخالف روح ونص ميثاق الامم المتحدة ولانها تركز تسلط الاقلية البيضاء وتحرم الاغلبية الغالبة من السكان الاصليين من حقوقهم الاساسية والمشروعة.

السيد كاسمسرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مجموعة الدول الآسيوية، يود وفدى أن يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية بالالتزام الدقيق بالقانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بجنوب افريقيا التي يطغى فيها الظلم والجور من وقت طويل بالتحدى السافر لسائر الجنس البشرى.

ان الدول الآسيوية تشجب بقوة سياسات وممارسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وتلاحظ بقلق بالغ ترسخ تلك السياسات والممارسات، بما يضر بالغالبية العظمى من سكان ذلك البلد.

Digitized by UNOG Library

ولم تؤد التطورات الاخيرة الا الى زيادة قلقنا ، والمرجح انها ستؤدى الى زيادة عزلة الغالبية المقهورة من شعب جنوب افريقيا ، وتقوض كرامتها ، وتزيد من التوتر في ذلك البلد ، وفي منطقة الجنوب الافريقي وما وراءهـا .

وعلاوة على ذلك ، فانه من الواضح تماما أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية لـن تؤدى الا الى زيادة تدهور الحالة والاضرار بالحقوق الأساسية للغالبية التي يمثلها السكان الاصليون الافارقة الذين يزيدون على ٢٠ مليون نسمة . ومن الواضح أيضا أن ما يسمـى بالاستفتاء الذى اجرى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ قد أجرى فقط بين الأقليـة البيضاء الحاكمة وتعدادها ٢ر٧ مليون نسمـة .

لذلك ، وفي ضوء ما سبق ، ترى الدول الآسيوية أن المقترحات الدستوريـة المزعومة تتنافى والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وتفتقر الى المشروعية افتقارا تاما . وعلاوة على ذلك ، فان أى عمل انفرادى من جانب سلطات جنوب افريقيا لفرض أى شـيء تدعوه تسوية تفاوضية على غالبية السكان أو على أى جزء منهم ، لابد من النظر اليه علـى أنه اجراء لاغ ، ومهما كانت نتيجة ذلك العمل غير الشرعي ، فلابد من النظر اليها علـى هذا النحو ايضا . لذلك ، تقف الدول الآسيوية جنبا الى جنب مع مجموعة الدول الافريقية بشأن هذه المسألة وتؤكد من جديد تضامنها مع القضية العادلة ، قضية حقوق الانسان ، في جنوب افريقيا ، التي يناصرها المجتمع الدولي دائما .

وأود اذ أتكلم بوصفي ممثلا لتايلند ، أن اذكر ان وفدى سوف يؤيد دون تحفـظ مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15 .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، عندما فرض التعديلات الدستورية المزعومة ، قد أكد مرة ثانيـة أن العنصرية والفصل العنصرى والبانتوستانات ، والارهاب واستغلال غالبية السكان فـي ذلك البلد هي النظام الذى يؤمن به . ان تصور هذا النظام لمستقبل جنوب افريقيـا ـ يتمثل في استمرار القهر الذى لا ينتهي من جانب الاقلية لغالبية السكان .

Digitized by UNOG Library

وتهدف المقترحات الدستورية الجديدة الى تحقيق ذلك القهر ، كما انها تسعى الى اضفاء طابع الشرعية على هذا النظام البائد اللاانساني الذى يعتبر وصمة عار في العلاقات الدولية المعاصرة ، وتقويته . ان المجتمع الدولي بأسره يستنكر وجود هذا النظام البغيض الذى ينافي روح العصر الذى نعيش فيه ، ويتنافى مع المعايير الأساسية للكرامة البشرية . وليست الاصلاحات الدستورية الجديدة سوى محاولة اخرى من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا لاضفاء الطابع الشرعي والطابع المؤسسي عملا على اظهار عملية القهر وحالة الارهاب في صورة نظام ديمقراطي ودستورى وبرلماني ، الأمر الذى يدعو للسخرية .

بيد أن كل محاولات النظام العنصرى لخداع العالم سوف تذهب سدى . ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، كما أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية ، التي تم اقرارها عن طريق الناخبين البيض فقط في جنوب افريقيا ، تستهدف استبعاد الغالبية التي يمثلها السكان الأصليون الأفارقة استبعادا تاما ، من العملية السياسية ، كما تهدف الى ترسيخ الفصل العنصرى .

فتلك المقترحات تزيد من اضفاء الطابع المؤسسي على سياسة البانتوستانات التي ينتهجها نظام الفصل العنصرى ، كما أن أنها تشكل محاولة خطيرة تستهدف حرمان الغالبية التي يمثلها السكان الأصليون من حقوقهم الأساسية . لقد وضعت تلك المقترحات لتبث الفرقة بين شعب جنوب افريقيا باعطاء انطباع مزيف بأن ما يسمى بالشعب الملون ، والشعب الآسيوى الأصل بات من حقهما أن يقولا كلمتهما في عملية صنع القرار ، بهدف تخفيف حدة النضال المستمر ضد الفصل العنصرى . فحكام القهر ينتهجون سياسة فرق تسد على أمل أن يؤلبوا فئات الشعب المحروم على بعضها البعض .

Digitized by UNOG Library

وأحد اهدافه بالتأكيد تأهيل السكان من اصل آسيوى في جنوب افريقيا . للتجنيد في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصرى لممارسة مزيد من القمع في الداخل والعدوان ضد الدول الافريقية المستقلة .

وقد أثلجت صدورنا وحدة المقاومة لشعب جنوب افريقيا المضطهد ضد هذه المناورات ، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل للكفاح المشروع الذى يشنه المضطهدون في جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى ومن أجل اقامة مجتمع يتمتع فيه جميع سكان جنوب افريقيا ، بغض النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة ، بحقوق سياسية متساوية وكاملة ويشتركون في تقرير مصيرهم بحرية .

وقد أعربت بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذى عقد بنيودلهي في آذار/مارس من هذا العام ، عن استيائها لاجراء نظام جنوب افريقيا ما يسمى بالاصلاحات الدستورية وأدان رؤساء دون أو حكومات عدم الانحياز دون تحفظ ذلك العمل بوصفه وسيلة أخرى لتدعيم وأدامة نظام الفصل العنصرى وحكم الأقلية البيضاء .

ونحن في يوغوسلافيا نعتبر المقترحات الدستورية المزعومة انتهاكا للاهداف الأساسية الواردة في ميثاق الامم المتحدة بشأن حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون أى تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أنها تتعارض مع قواعد القانون الدولي .

ولذا فاننا ننضم الى من يرفضون تلك المقترحات الدستورية المزعومة باعتبارها لاغية وباطلة ، ونرى أن أى استفتاء يقوم على اساس التمييز العنصرى والفصل العنصرى يفتقر الى أى شكل من أشكال الشرعية .

ان الكفاح الدائب والباسل لشعب جنوب افريقيا ضد العنصرية والتمييز العنصرى وفي سبيل الحرية والمساواة والكرامة الانسانية كفاح له ما يبرره تماما ، ولهذا تؤيده الغالبية العظمى من اعضاء هذه المنظمة .

فهو كفاح من أجل الحرية ومن أجل حقوق الانسان الأساسية وضد نظام الفصل العنصرى الذى حول جنوب افريقيا الى سجن من سجون العصور الوسطى دخلته الملايين

Digitized by UNOG Library

من سكان جنوب افريقيا . وتحتاج جنوب افريقيا ، شأنها شأن غيرها من مناطق العالم الى السلم والأمن والتعاون ، ولكن لا السلم ولا الأمن ولا التعاون يمكن أن تقوم على أساس نظرية عدم التساوى بين الأجناس واستمرار عدوان جنوب افريقيا على البلدان المجاورة ودول خط المواجهة الافريقية .

فالفصل العنصرى قام على أساس القوة والارهاب ويستهدف ادامة السيطرة والاستغلال .

واخيرا فان كل الترتيبات المتعلقة بحقوق الانسان ، والمساواة والعدالة تظل بلا معنى مادام ذلك النظام العنصرى البغيض قائما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) أعطى الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا.

السيد كولافيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)أود بصفتي رئيسا لمجموعة دول اوروبا الشرقية في الشهر الحالي أن اعرب عن آراء تلك الدول بشأن المسألة الواردة في جدول أعمال اليوم . تشعر الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية شأنها في ذلك شأن كل الدول الاخرى المحبة للسلام والتي تكرس نفسها لتحقيق مبادئ الميثاق تشعر بقلق متزايد ازاء سياسات الفصل العنصرى المتبعة في جنوب افريقيا . وسياسة الفصل العنصرى وهي شكل من أشكال العنصرية يثير للاشمئزاز ، تشكل الأساس العقائدى لنظام بريتوريا والمبدأ الذى على اساسه تمارس سلطة الدولة في ذلك البلد . ويسمح ذلك النظام للأقلية البيضاء بان تمارس بالقوة قهرا لا حدود له على أغلبية السكان من غير البيض وان تستغل تلك الاغلبية في تحقيق مصالحها الاقتصادية ، بلا رحمة .

وذلك يتنافى مع نظام القيم الايديولوجية والمثل الانسانية للجنس البشرى في النصف الثاني من القرن العشرين ، كما يعد أهانة لضمير الشعوب . وهو يمثل أيضا انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما ينافي عددا من القرارات والاعلانات الهامة الاخرى الصادرة عن منظمتنا .

Digitized by UNOG Library

ويمثل اعتماد وانتهاج سياسة الفصل الصغرى ، جريمة ضد الانسانية ، وهـي سياسات في جوهرها لا انسانية تماما ، وعدوانية في المقام الأول . وينطوى الفصل الصغرى مثل العقائد العنصرية الاخرى ، على ظلم وقهر من ناحية ، وعلى اعمال عدوانية ضد دول اخرى من ناحية اخرى . ولا تتصل ممارسة الفصل الصغرى كسياسة للدولة بالنظام الداخلي فحسب ، بل وتعوق بقوة اتمام عملية انهاء الاستعمار كما تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وتعتبر سياسة حكومة جنوب افريقيا خير دليل على ذلك فمازال نظام بريتوريا بقمعه الوحشى لغير البيض يحتل بطريقة غير مشروعة اقليم ناميبيا ، ويرفض الاعتراف بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، ويرفض احترام سلامة ناميبيا الاقليمية .

كما ان حكومة بريتوريا شنت حربا غير معلنة ضد انغولا وموزمبيق وغيرها من الدول الافريقية المستقلة وارتكبت اعمالا من شأنها زعزعة الاستقرار وتحويل الانظار والارهاب في اقاليم تلك الدول المجاورة . والواقع ان السياسات العدوانية التي ينتهجها نظام بريتوريا قد افضت الى وضع تحولت فيه افريقيا الى بؤرة متفجرة من بؤر التوتر .

ولقد كان يستحيل تنفيذ سياسة الفصل العنصرى لولا المساعدات السخية والمتعددة والمنظمة التي تقدمها الولايات المتحدة وعدد آخر من الدول الاوروبية واسرائيل الى حكومة بريتوريا . ويؤدى هذا التعاون الدبلوماسي والسياسي والاقتصادى والعسكرى بل والنووى مع نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وكذلك شغف الشركات عبر الوطنية لتحقيق الارباح من وراء هذا الوضع اللاانساني واوضاع الحرب الباردة التي تتبناها الدول الغربية القوية والتي تنظر الى نظام الفصل العنصرى كحليف ، يؤدى كل ذلك الى اضعاف فعالية العمل الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصرى بحجة ما يسمى "الوصل البناء" .

Digitized by UNOG Library

وقد رحّب المدافعون عن سياسة " الوصل البناء " أيضا بالمناورة الأخيرة لحكومة بريتوريا التي استخدمت فيها التعديلات الدستورية المزعومة في تحقيق أهدافها ، ومن بين أهم تلك الأهداف جعل السكان الملونين والسكان ذوى الأصل الآسيوى في جنوب افريقيا مؤهلين للتجنيد الاجبارى في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصرى وذلك بغرض تحقيق مزيد من القمع الداخلي والعدوان على الدول الأفريقية المستقلة .

وترفض الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية بازدراء النظام الاجرامي للعنصرية والفصل العنصرى ، كما تدين بشدة جميع مناورات نظام الفصل العنصرى التي تستهدف استبعاد السكان السود الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان ، من الاشتراك في الحياة السياسية لجنوب أفريقيا ، وترفض بشدة جميع المحاولات الأخرى الرامية الى الابقاء على النظام الاجرامي للفصل العنصرى ، وتعرب عن تضامنها الكامل مع شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا وحركات التحرر الوطني بها ، وعلى رأسها المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تخوض نضالا ضد التمييز العنصرى والاستعمار . كما تلتزم بصورة دقيقة بكل قرارات الأمم المتحدة التي تستهدف عزل العنصريين في جنوب أفريقيا والقضاء على نظام الفصل العنصرى ومنح ناميبيا استقلالها بصورة سريعة ووقف عدوان جنوب أفريقيا في الجنوب الأفريقي وتؤيد أية تدابير قد تتخذها منظمتنا بما في ذلك فرض عقوبات ، طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لارغام نظام بريتوريا على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى والاستعمار والعدوان . وتؤيد تأييدا تاما التنفيذ العالمي لتلك التدابير ، وهذا يعني تنفيذها بصورة متماسكة من جانب كل الدول ، لأنه لا يمكن لنا القضاء على نظام الفصل العنصرى الا عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأكمله . ونظرا لأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15 يعتبر خطوة في هذا الاتجاه فان الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية ستؤيده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين أعربوا عن رغبتهم في تعليل التصويت قبل التصويت . وأود أن أذكر الممثلين أن بيانات تعليل التصويت تقتصر على عشر دقائق فقط وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

Digitized by UNOG Library

السيد مانولاتوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أتحدث نيابة عنها يوحد ما بينها موقف معارض تماما لسياسة الفصل العنصرى . وقد تم الأعراب عن تلك المعارضة في مناسبات عديدة بالجمعية العامة وبالمحافل الدولية الأخرى . وسيتم الاعراب عنها مرة أخرى عندما تعاود الجمعية العامة بحث البند ٣٢ من جدول الأعمال بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا في آخر هذا الأسبوع .

وتشاطر الدول العشر القلق الكامن بشأن الفصل العنصرى وفيما يتعلق بأية جهود تبذل لترسيخ ذلك النظام وهو ما دفع بالمجموعة الافريقية الى المبادرة بتقديم مشروع القرار المطروح علينا . ولكن لدى الدول العشر بعض التحفظات حول بعض الصياغات الواردة في مشروع القرار .

السيد فان فيل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان ممثل اليونان قد أكد مرة أخرى لتوه المعارضة القوية من جانب الاتحاد الأوروبي وأعضائه العشر لسياسة الفصل العنصرى . ومن رأى حكومتي والتزامها الجازم أنه يجب ان يتمتع السكان السود في جنوب افريقيا بحقوق سياسية متساوية وكاملة وكذلك بكافة الحقوق الأخرى كمواطنين . ومن ثم توافق جمهورية المانيا الاتحادية على المضمون الأساسي للقرار المعروض علينا .

ولكن يبدو لنا أن الادانة غير المشروطة للاستفتاء في جنوب أفريقيا حول التعديلات الدستورية سابقة لآوانها .

أما اذا كان الغرض من التعديلات الدستورية هو المزيد من الترسيخ لسياسة الفصل فان ادانة ذلك الاستفتاء يكون لها ما يبررها تماما .

وعلى أية حال اذا كانت هناك فرصة بأن يمثل الاستفتاء الخطوة الأولى من تطور مرحلي نحو ادماج غالبية سكان جنوب افريقيا في الحياة السياسية لجنوب افريقيا ، وهو ما يجول في ذهن العديد من السكان البيض الذين سيصوتون تأييدا له ، فان الادانة غير المشروطة في المرحلة الراهنة لن تكون مجدية في رأينا .

ولهذا السبب فان وفدى سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا .

Digitized by UNOG Library

السيد الديخ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج . ان ادانة بلدان الشمال للعنصرية والتمييز العنصرى والنظام المؤسسي للتمييز العنصرى المعروف بالفصل العنصرى قد اعرب عنها في مناسبات عديدة في هذه الجمعية العامة . ونحن نأسف بشدة لترسيخ سياسة الفصل العنصرى طبقا لما هو وارد في المقترحات الدستورية الجديدة في جنوب افريقيا ، ومن ثم سنصوت تأييدا لمشروع القرار A/36/L.15.

ومع ذلك فان بلدان الشمال لديها تحفظات تتعلق بصياغة بعض الفقرات المحددة في مشروع القرار . كما نأسف أيضا لكون مشروع القرار طرح للتصويت دون اتاحة فرصة كافية لاجراء المشاورات .

السيد ليفيت (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تدين فرنسا بدون تحفظ سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب أفريقيا . وقد أوضحت ذلك مرارا في هذه الجمعية العامة وبصورة واضحة ومحددة ، كما اثبتت ذلك من خلال تصرفاتها . ومن ثم فان وفدى يتفهم تماما مشاعر القلق التي دفعت المجموعة الافريقية الى التقدم للجمعية العامة بمشروع القرار المعروض علينا اليوم . ولهذه الأسباب ستؤيد فرنسا هذا المشروع ، رغم تحفظاتنا فيما يتعلق ببعض الألفاظ التي وردت في النص وبصفة خاصة الفقرة الثانية من الديباجة والفقرة الأولى والفقرة السادسة من المنطوق .

Digitized by UNOG Library

السيد مدينا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أعربت البرتغال عن موقفها من قضية الفصل العنصرى بطريقة لا لبس فيها في مناسبات عديدة ، سواء في الجمعية العامة أو في محافل أخرى . ولقد أسهمت بلادى دوما في جهود المجتمع الدولي التي تهدف الى وضع حد للنظام الذى استنكره الضمير الوطني في البرتغال وهو ما يتمشى مع تاريخها الطويل من التعاون في الشؤون الدولية . ومن ثم فلا يمكن أن توافق البرتغال على الحلول الجزئية المزعومة التي ترمي الى التلاعب بمشكلة عالمية لها أبعاد انسانية لا يمكن انكارها .

ولقد أعرب وفد بلادى عن هذا الرأى في الدورات السابقة للجمعية العامة ، ولن يتردد في أن يفعل ذلك في هذه الدورة أيضا ، أثناء مناقشة قضية الفصل العنصرى ورغم هذا ، وبدافع من روح الواقعية ، وازاء الآثار القانونية الحساسة المترتبة على بعض فقرات مشروع القرار A/38/L.15 ، فان وفد بلادى سوف يمتنع عن التصويت ، ويأسف لعدم استطاعته تأييد هذا النص تأييدا كاملا ، وان كان يستند الى مبادئ أساسية وبواعث نبيلة تتفق تماما مع الاهتمامات الأساسية لبلادى وحكومتي .

السيد مونيز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الارجنتين تؤيد بقوة ، ودون تحفظ ، مشروع القرار A/38/L.15 الذى قدمته سيراليون ، لانه من الواضح ان الهدف مما يسمى بالمقترحات الدستورية ، التي اقتصر تأييدها على الناخبين البيض في جنوب افريقيا في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، هو حرمان الاغلبية الافريقية في ذلك البلد من كل الحقوق الأساسية بما فيها حق المواطنة . ان المقترحات الدستورية تتنافى والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، كما أن نتائج ذلك الاستفتاء تفتقر الى الصحة والشرعية .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الخطوة الجديدة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا سوف تزيد لا محالة من التوتر والصراع داخل جنوب افريقيا ، وفي سائر الجنوب الافريقي . لذلك فانه لن يدهشنا ان يكون رد الشعب المقهور الاجماع على مقاومة هذه المناورات الدستورية .

وتود الأرجنتين أن تؤكد مرة أخرى ان القضاء التام على الفصل العنصري ، واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري على اساس تقرير المصير ، وحكومة تختارها الأغلبية ، هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يؤدى الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا . ان موقف بريتوريا المتعنت ، واصرارها على الابقاء على نظام حقير عفا عليه الدهر يقوم على التمييز العنصرى ويمثل اهانة لضمير الانسانية ، يبرر اتخاذ تدابير جديدة وعاجلة من جانب هذه المنظمة ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، الذى يتحمل مسؤولية أساسية في منع تصعيد جديد في حدة التوتر والنزاع في جنوب افريقيا بوجه خاص ، والجنوب الافريقي بصفة عامة .

السيد موزلي (برباردوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما يتعرض ثبات الميثاق وحرمته المطلقة للتحدى ، فان ذلك لا يعني سوى الادعاء بأنه توجد في أية حالة بعينها ظروف تبرر مثل ذلك الخروج الواضح على المبادئ المعترف بها . أو تخفف منها . والواقع ان مثل هذا النهج قد شهدته النظم القانونية الثابتة والمحترمة في جميع انحاء العالم .

وبعبارة أخرى ، فان ذلك يتيح لنظام بريتوريا تبرير الفصل العنصرى ، والاساليب المختلفة الرامية الى ترسيخ ذلك النظام البغيض الذى يمقته كل انسان يشعر بكرامته في العالم المتحضر ،ايا كان اتجاهه الايديولوجي ؛ ويتيح لبريتوريا أيضا ان تبرر سياساتها التي تنتهك صراحة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتي هي في واقع الامر جرائم ضد الانسانية ، حكم بسببها في نورمبرغ على بعض الأشخاص بالسجن أو الاعدام منذ أربعين عاما .

Digitized by UNOG Library

لكن حكومة بريتوريا لا تحاول ان تبرر أعمالها . والواقع انها لا تستطيع ذلك . وعلى النقيض من ذلك فانها في تحد علني ، تعلن أمام المجتمع الدولي ، ممثلا في الأمم المتحدة ، أن ما من قوة على وجه الأرض تستطيع أن تجعل جنوب افريقيا تغير مسارها لو سياستها او تعدل عن التزامها بنظام يقوم على الزيادة التدريجية الوحشية للسود في جنوب افريقيا ، الذين تتمثل جريمتهم الوحيدة في انهم كانت لديهم الجرأة ، بل الوقاحة ، ان يعيشوا قرونا طويلة في بلدهم الحبيب قبل ان يأتي الافريكان - البوير وحلفاؤهم البيض - من حيث أتوا ، ليركلوا السكان الاصليين في بلدهم ، ويضربوهم ويهاجمونهم بوحشية .

ان سياسات بريتوريا تتجسد في عملية احتيال كبرى تسمى بالاصلاح الدستوري الذى يمثل في واقع الأمر لا أكثر ولا أقل استخفافا بحق الشعوب في تقرير المصير ، بل والسلامة الاقليمية ؛ والاختلاف الوحيد هو اننا لدينا في هذه الحالة غزو من الداخل ، ولكنه يرتكب جميع الشرور التي من اجلها يستنكر الميثاق الغزو الأجنبي . وفي حالة جنوب افريقيا ، فان هذا الغزو الداخلي الوحشي مازال مستمرا لعدة سنوات دون اية اغاثة او مساعدة ذات بال بحق من الدول العديدة التي كثيرا ما تشجب الفصل العنصرى بالأقوال لا بالأفعال .

ان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يوفر - في نظر وفدى - الحد الأدنى الذى يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لكشف الخداع الوحشي الذى يرتكب في حق شعب جنوب افريقيا . لهذا فان وفدى يأمل ان تتم الموافقة على مشروع القرار هذا دون اى اعتراض .

الآنسة ديفير (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) ، ان وفد بلادى يتفهم الأسباب التي دفعت بالمجموعة الافريقية الى تقديم مشروع القرار A/38/L.15/8 ولا تستطيع بلجيكا أن توافق على الدستور الجديد ، الذى يتجاهل تماما حقوق السكان السود في جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

ولقد أعربت بلجيكا بصورة قاطعة عن ادانتها لسياسة الفصل العنصري في مناسبات عديدة داخل الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فقد أكدنا على ضرورة التوصل في اسرع وقت وبالوسائل السلمية الى تحقيق تعايش يسوده الوئام بين جميع الاجناس في جنوب افريقيا .

ورغم هذا ، فلابد لوفد بلدى ان يعرب عن تحفظاته ازاء فقرات معينة في مشروع القرار المطروح علينا . وأشير بصفة خاصة الى الفقرتين ١ و ٦ من المنطوق ، اللتين يتجاوز مضمونها سلطات الجمعية العامة . ولهذا ، فان وفد بلادى سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار .

السيد بينيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد درس وفد بلادى مشروع القرار A/38/L.15 ، الذى عرضه صباح اليوم الممثل الدائم لسيراليون .

ان حكومتي تعتبر أن الاقتراحات الدستورية التي تمت الموافقة عليها في جنوب افريقيا في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، لا تفي بالمتطلبات الدنيا لتحقيق تطور يؤدى الى القضاء التام على نظام الفصل العنصرى ، الذى ادانته واستنكرته حكومتي مرارا وتكرارا ، والذى طالبت الجمعية العامة بازالته .

لهذا فان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروع القرار المطروح علينا ، رغم ان لدينا بعض التحفظات بشأن بعض فقراته .

وفي الختام ، نأمل ان تفهم حكومة جنوب افريقيا على نحو حاسم ان من الضرورة الملحة ان تجرى تعديلات دستورية حقيقية ، تؤدى الى القضاء التام والسريع على نظام الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت استراليا مؤيدة لمشروع القرار الذى قدمته سيراليون ، لأن حكومة استراليا التي انتخبت في آذار/مارس الماضي تدين الفصل العنصرى بلا تحفظ ، ولأننا نؤيد تماما الاتجاه الاساسي للقرار .

وفي الوقت ذاته ، نود أن نسجل ان الصيغة المستخدمة في بعض فقرات الديباجة والمنطوق متشددة بعض الشيء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أبدت الدول التالية رغبتها رسميا في المشاركة في تقديم مشروع القرار : اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، بوتان ، ترينيداد وتوباغو ، الجمهورية العربية السورية ، سرى لانكا ، غيانا ، فييت نام ، كوبا ، الكويت ، ملديف ، نيبال ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

سوف تجرى الآن عملية التصويت على مشروع القرار A/38/L.15 و Add.1 المعنون " سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

Digitized by UNOG Library

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغـــرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويـــج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينا ديـــن ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، أوكرانيـــا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهورية الاشتراكيـــة السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحـــدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويـلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا يوجـــد .

الممتنعـــون : بلجيكا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة .

اعتمـــد مشروع القرار A/38/L.15 بأغلبية ١٤١ صوتا ، دون معارضـــة ، مع امتناع ٧ عن التصويت (القرار ٣٨/ ١١) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت . واذكرهم بالوقت المحدد اجرائيا .

السيد كيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يقوم على مقدمتين توأمتين هما الاقتصار العنصرية المطلقة والتفوق العرقي المتأصل للبيض . ولقد أنشأ مؤسسو الفصل العنصرى على أساس هذين المبدأين نظاما من الظلم السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادى ، ينكر حقوق الانسان الأساسية على السكان السود في جنوب افريقيا ، وحاولوا تبريره . والولايات المتحدة حكومة وشعبا ترفض المقدمات الخاطئة للفصل العنصرى . وتبغض نظام القمع القائم عليها . وتدين انكار الحقوق الاساسية على الغالبية السوداء من سكان جنوب افريقيا . وتؤيد المبادئ الأساسية لهويتها كأمة ، وهي " ان بني البشر قد خلقوا متساوين ، وان خالقهم وهبهم حقوقا ثابتة " وانه ما من حكومة يمكن أن تدعي الشرعية بينما تنكر تلك المساواة وتنتهك تلك الحقوق بطريقة منظمة . وبحكم التزامنا بهذه المبادئ ، التي تم الذود عنها بعناء خلال الحرب الأهلية ، وعن طريق التحكيم القانوني والاحتجاج الشعبي البعيد عن العنف على الظلم ، يعادى الشعب الأمريكي الفصل العنصرى مثلما يعادى أى نظام ينكر الكرامة المشتركة وما يصاحبها من حقوق لكل البشر .

ولهذا ، فان المسألة التي أثارها القرار ليست بين أولئك الذين يعارضون الفصل العنصرى والذين لا يعارضونه . ان المسألة هي كيفية تشجيع الخطوات العملية للابتعاد عن نظام الفصل العنصرى ، الذى نعتقد جميعا بقوة أنه غير مشروع وغير عادل . وكما أعلنا مرارا ، ليس لحكومة الولايات المتحدة أو لهذه الهيئة أن تقترح أو تعتمد أى خطة أساسية معينة لاحداث تغيير سياسي في جنوب افريقيا . وينطبق هذا بوجه خاص على الاقتراحات التي وافق عليها مؤخرا الناخبون البيض في جنوب افريقيا . ونعتقد أن موافقة الناخبين البيض في جنوب افريقيا بنسبة ٦٦ في المائة في الاستفتاء الأخير تعبر عن توافق الرأى المتزايد بينهم بشأن الحاجة للتقدم تجاه اشراك جميع سكان ذلك البلد في العملية

Digitized by UNOG Library

السياسية على نطاق أوسع . وبهذا المعنى تكون لتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ دلالة هامة في التاريخ الحديث لجنوب افريقيا . ولا يسع الولايات المتحدة كديمقراطية متعددة الأعراق الا أن ترحب بقرار اجماعي من جانب غالبية الناخبين البيض في جنوب افريقيا باتخاذ خطوة تفتح الطريق بتغيير بناء وتطورى صوب نظام يقوم على موافقة جميع مواطني جنوب افريقيا الذين يشكل غير البيض ٨٠ في المائة منهم . كما تبين نتائج الاستفتاء أن لدى حكومة جنوب افريقيا الآن ولاية راسخة واسعة النطاق للتحرك بحسم في هذا الطريق حتى يمكن لسكان جنوب افريقيا من جميع الأعراق أن يتمتعوا بمزايا مجتمع مفتوح وبفرصة الاشتراك في جميع قطاعات الجهد الانساني ، بغض النظر عن العنصر ويحدونا الأمل أن تستخدم حكومة جنوب افريقيا هذه الولاية لكي تتناول مشكلة الحقوق السياسية للغالبية السوداء في جنوب افريقيا لصالح شعب جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ، ولصالح علاقاتها مع بقية العالم ، بما في ذلك الولايات المتحدة .

وبذلك الأمل ، نختلف بشدة مع اولئك الذين يعتقدون أن قرارا يدين التغيرات الدستورية المقترحة سيكون اسهاما ايجابيا في عملية التغيير . ان شعب الولايات المتحدة يعرف من تجربته مدى عناء وصعوبة عملية تحقيق عدالة عنصرية . ونحن نعرف كذلك ان الخطوات التي يمكن أن تكسر الأسس السيكولوجية للعداوة العنصرية خلال تلك العملية يمكنها أن تشكل اسهاما هاما في تحقيق الهدف . وندرك أنه لا حكومة جنوب افريقيا ، ولا شعب جنوب افريقيا قد بلغا ذلك الهدف . ولا يزال امامهما طريق طويل ، محفوف بالقرارات الصعبة والمضنية . ويتطلب السير في الطريق المؤدى الى العدالة ، شجاعة ، وحصافة ، وحنكة سياسية . وعلى المجتمع الدولي أن يشجع ويحمي اولئك الذين يرغبون في ابداء تلك الصفات والتصرف على أساسها في جنوب افريقيا سواء كانوا من البيض أو السود . ونعتقد أن ذلك القرار خاصة بالصياغة المتشددة في ديباجته والفقرة الأولى من منطوقه سيحدث أثرا عكسيا - اذ أنه سيثبط من عزم اولئك الذين يعملون من أجل تغيير ايجابي ، وسيشجع اولئك الذين يعارضونه ولهذا ،

Digitized by UNOG Library

وبالتحديد لاننا نعتقد أن التغيير البناء التطورى حتمي بالنسبة لمصير أفضل في جنوب افريقيا ، لا يمكننا أن ننضم لتأييد القرار .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد النمسا مؤيدا لمشروع القرار ، بسبب قلقنا العميق بشأن استمرار سياسة الفصل العنصرى وآثارها الضارة بالنسبة للحالة الداخلية في جنوب افريقيا والتطورات السياسية العامة في منطقة الجنوب الافريقي . ومازلنا مقتنعين بأن تحول جنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي حر متعدد الأعراق سيجلب السلم والاستقرار الى الجنوب الافريقي .

ولهذه الاسباب نستطيع أن نؤيد الاتجاه العام للقرار ، رغم أن وفد بلادى لديه بعض التحفظات بشأن بعض عناصره .

ومع ذلك ، فاننا نتفق مع الرأى القائل بأن خطر زيادة تدعيم سياسة الفصل العنصرى من خلال تنفيذ المقترحات الدستورية التي هي موضوع القرار يستحق الاجراء الذى اتخذته هذه الجمعية لتوها باعتماد مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

السيد كيرودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15 ، الذى قدمه وفد سيراليون ، نظرا لانها تؤيد اتجاهه الرئيسي وهو ان المقترحات الدستورية المقدمة من جنوب افريقيا غير مرضية على الاطلاق ، فيما يتعلق بتخفيف شرور الفصل العنصرى . ومع ذلك ، فان لدى وفد بلادى تحفظات بشأن بعض العناصر الواردة في مشروع القرار .

فعلى سبيل المثال ، لا يستطيع وفد بلادى ان يوافق على الاعتراف الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة الثانية للديباجة . ونحن نعتقد أيضا انه كان ينبغي استخدام صياغة أقل اثارة للمواجهة فيما يتعلق بالمقترحات الدستورية وعلاوة على ذلك ، فان لدى وفد بلادى بعض الشكوك بشأن ضرورة تناول هذا الأمر بهذه الطريقة المستعجلة . وكان من الأفضل أن يتاح لنا الوقت الكافي للعمل على التوصل الى قرار بتوافق الآراء .

السيد كارلسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدت كندا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15 ، وذلك على هدى معارضتنا القديمة المعروفة للممارسة المرعبة للفصل العنصرى .

ان القرار المعروض علينا انما يدين أساسا بعض المقترحات الدستورية التي تم اقرارها مؤخرا باستفتاء في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، لم تتح الفرصة للغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا للاشتراك في التصويت في ذلك الاستفتاء . لذا ، فاننا ندين هذه التغييرات الدستورية نظرا لانها تمثل ترسيخا لهيكل السلطة والهيكل السياسي الموجودين في جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، فلا نزال نأمل في أن يكون التغيير السلمي وشيكا في جنوب افريقيا ، وان ينبثق مجتمع ديمقراطي حقيقي لجميع سكان جنوب أفريقيا من جميع الأجناس .

وعلى الرغم من ان لدينا بعض التحفظات على الصياغة الواردة في هذا القرار فان تأييدنا له — بما في ذلك الفقرة الأولى من المنطوق — يستند أساسا على ان العملية الدستورية الأخيرة في جنوب أفريقيا تتنافى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد بارينغتون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد تم الاعراب في هذه الجمعية في مناسبات لا تحصى عن رغبة وفد بلادى الأكيدة في أن يرى الفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية قد انتهت وسوف تتأكد هذه الرغبة مرة أخرى في مناقشات الجمعية اللاحقة . هذا الاسبوع ، بموجب البند ٣٢ من جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . ولذلك ، نشاطر المشاعر الاساسية لمقدمي هذا القرار ، ونؤيد — بطبيعة الحال — البيان المشترك للدول العشر الذى أدلى به ممثل اليونان .

ومع ذلك فانه يتعين على وفد بلادى أن يحتفظ بموقفه بشأن بعض النواحي المحددة للقرار ، بما في ذلك الفقرة الثانية من الديباجة والفقرة الأولى من المنطوق ، اللتان تتضمنان تأكيدات تتجاوز — في رأينا — اختصاص هذه الجمعية بموجب الميثاق .

ويجب الا ينظر الى تصويت وفد بلادى على انه يتعارض مع القلق الأساسي الذى يكمن وراء القرار . اذ ان ذلك التصويت انما يعكس احجام حكومة بلادى عن المسارعة في الحكم على آثار المقترحات الدستورية لجنوب افريقيا . ومع ذلك ، فاننا نلاحظ انه لم يتم التشاور الا مع جزء واحد من سكان ذلك البلد ، وان المقترحات قد قوبلت بنقد لاذع من جانب سكان جنوب افريقيا الآخرين . الذين لم تأخذ هم تلك المقترحات في الحسبان . وتعتقد الحكومة البريطانية انه يتعين على شعب جنوب افريقيا كله أن يقرر مستقبله السياسي الخاص به . وهكذا فاننا اوضحنا مرارا وتكرارا اننا نتطلع الى احراز تقدم صوب ترتيبات دستورية تكون مقبولة لشعب جنوب افريقيا بأسره .

السيد وجريف (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان هولندا ترى ان المقترحات الدستورية التي وافق عليها مؤخرا الناخبون الذى يمثلون أقلية في جنوب افريقيا ، انما تتجاهل تطلعات غالبية السكان ، ولا تفي بتحقيق التغييرات الاساسية العميقة التي تعتبرها حكومة بلادى حتمية . ومع ذلك ، فاننا نود أن نحترم حقوق جنوب افريقيا كدولة ذات سيادة ، ونعتقد انه ليس من حق الأمم الأخرى أن تضع توصيفا بكيفية تنظيم مجتمع حر ومتكافئ في جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

رغما عن اننا نشاطر الكثيرين الشكوك ، ازاء الدلالة الحقيقة للمقترحات الدستورية التي أقرها مؤخرا ثلثا الناخبين الحاليين ، فاننا لا نود في هذه المرحلة الحالية ان نذهب الى ما ذهب اليه القرار الذى اعتمد توا ، والذى يرى ، في الفقرة الأولى من المنطوق ، ان الاصلاحات الدستورية تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فنحن نتطلع الى خطوات ذات مغزى أكثر على طريق تحرير سكان جنوب افريقيا باسرهم ، وهي خطوات مطلوبة بصورة ملحة للغاية .

لهذه الأسباب ، امتنعت هولندا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.15

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

Digitized by UNOG Library

PROVISIONAL
A/38/PV.56/Corr.1
29 November 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٠/٣٠

تصويب

الصفحة ٨، الأسطر ١١ الى ١٧

يصبح نصها كما يلي :

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، الذي سيتكلم نيابة عن رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد فافورا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أذكر أنه بناء على مقترح نيجيريا، أصدرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٨ آب/اغسطس بيانا يسترعي انتباه المجتمع الدولي للآثار الوخيمة لمشروع القانون الخاص بالدستور الجديد، الذي قدم آنذاك الى البرلمان العنصري الأبيض لجنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library